

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

فريق الاتحاد المغربي للشغل

الرقم: 2024/6146

08/11/2024



إلى السيد وزير

الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى، والتشغيل والكفاءات

المحترم

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال كتابي حول:

احترام القوانين التشغيلية داخل مؤسسة البنك الشعبي

السيد كاتب الدولة المكلف بالشغل المحترم؛

بداية نهنئكم السيد هشام صابري المحترم، كاتب الدولة المكلف بالشغل، على الثقة المولوية التي حظيتم بها من طرف جلال الملك محمد السادس نصره الله على رأس قطاع التشغيل القطاع الحيوي والاستراتيجي ببلادنا.

كما تعلمون، السيد كاتب الدولة المحترم أن الحوار الاجتماعي داخل مؤسسة القرض الشعبي/ البنك الشعبي - ككل القطاعات - ضرورة ملحة احتراماً للقوانين الدولية والوطنية المعمول بها، وتجسيذاً راقياً وحضارياً لحسن تدبير شؤون الموارد البشرية وأنسنة العلاقات المهنية، وتفعيلاً لمبدأ الشراكة الاجتماعية داخل هذه المؤسسة البنكية المغربية الرائدة في الاقتصاد الوطني بسواعد العاملات و العاملين بها.

غير أنه وللأسف الشديد إدارة القرض الشعبي للمغرب/ البنك الشعبي على المستويين الوطني والجهوي لا تتفاعل من أجل عقد جلسات حوار مع النقابة الوطنية القرض الشعبي للمغرب المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، على الرغم من طلباتهم المتكررة. حيث اضطر المكتب النقابي بهذه المؤسسة أمام إغلاق باب الحوار إلى خوض عدة أشكال احتجاجية سلمية، كحمل الشارة الحمراء والتي لقيت نجاحا كبيرا يومى 06 و 07 يونيو 2024 ، وتنظيم وقفة احتجاجية مركزية أمام

المقر الاجتماعي للقرض الشعبي للمغرب / البنك الشعبي بالدار البيضاء بتاريخ 12 أكتوبر 2024
عرفت هي الأخرى مشاركة مكثفة من جميع ربوع المملكة، وذلك في ظل صد الإدارة لباب الحوار،
وتجاهلها للعديد من القوانين الأساسية خصوصاً المادة 21 من مقتضيات النظام الداخلي لأجراء
القرض الشعبي للمغرب / البنك الشعبي للمغرب والتي يؤكد محتواها إلزامية انعقاد اللجنة الثنائية
للبث في أي نزاع شغل جماعي، أيضاً عدم احترامها للمادة 460 المتعلقة بمدونة الشغل.
ونحيطكم علماً السيد كاتب الدولة المحترم أن حضور الاتحاد المغربي للشغل داخل المؤسسة
حضوراً قوياً بقاعدة منادب مهمة وتواجد تنظيمي وازن.

لذا نسألكم السيد كاتب الدولة المكلف بالشغل عن الإجراءات التي ستتخذونها من أجل:

1- إعمال القانون داخل هذه المؤسسة وحث إدارة القرض الشعبي للمغرب / البنك الشعبي على
فتح باب الحوار مع النقابة الوطنية للقرض الشعبي للمغرب بصفتها نقابة ذات تمثيلية واسعة وحضور
مؤثر وقوي، انسجاماً مع مقتضيات المادة 21 من النظام الداخلي المرفق؛

2- عقد اجتماعات دورية مع مندوبي الأجراء المنتمين للاتحاد المغربي للشغل تنفيذاً للمادة
460 من مدونة الشغل؛

3- ضمان المساواة في استخدام المرافق الاجتماعية على قدم المساواة، احتراماً للمواد 09
و455 من مدونة الشغل؟

وتفضلوا السيد كاتب الدولة المحترم بقبول فائق التقدير والاحترام.

إمضاء: المستشار البرلماني

سليك نور الدين